مجلة المختار للعلوم الإنسانية 32 (1): 137-162، 2016

Research Article Open Access

رؤية اجتماعيّة لثقافة العمل التطوعيّ في المجتمع الليبيّ

عازة عمر عبدالخالق بوغندورة
قسم الاجتماع، كليّة الآداب، جامعة عمر المختار.

Doi: https://doi.org/10.54172/bx5spx65

المستخلص: يكتسب العمل الاجتماعيّ أهمية متزايدة يومًا بعد يوم، حيث يعدّ العمل الاجتماعيّ التطوعيّ من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بالمجتمعات في العصر الحديث، فلم تعد الحكومات – في البلدان المتقدمة أو النامية –قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، فمع تعقّد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغيّر مستمر، ولذلك كان لا بدّ من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمّل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة (المنظمات الأهلية أو مؤسسات المجتمع المدني). وفي أحيان كثيرة تلعب هذه المنظمات دورًا كبيرًا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأصبحت هذه المنظمات تساهم في وضع خطط وبرامج تنموية تسترشد بها الحكومات. هذا البحث يتناول العمل الاجتماعيّ التطوعيّ في مبحثين: المبحث الأول يشمل التراث الاجتماعيّ والتاريخيّ للعمل التطوعيّ، ويتناول المبحث الثاني استعراضًا لتاريخ العمل التطوعيّ في المجتمع الليبيّ، وأسباب العزوف عن ممارسته واقتراح الحلول لذلك.

الكلمات المفتاحية: العمل الاجتماعي، العمل التطوعي، المنظمات الأهلية، المنظمات غير الحكومية، المجتمع الليبي.

A Social Perspective on Volunteer Work Culture in Libyan Society

Azza Omar Abdulkhaleq Bugandura
Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University.

Abstract: Social work is gaining increasing importance day by day, as voluntary social work is considered one of the most significant means used to contribute to the development of societies in the modern age. Governments, whether in advanced or developing countries, are no longer able to meet the needs of their individuals and communities alone. With the complexity of life circumstances, social needs have increased and are constantly changing. Therefore, there is a need for another parallel entity to governmental bodies to fill the public space and complement the role of governmental bodies in meeting social needs. This entity is often referred to as civil society organizations or non-governmental organizations (NGOs). In many cases, these organizations play a significant role in addressing some social, economic, and cultural issues, contributing to the development of plans and programs that guide governments. This research examines voluntary social work in two sections: the first section covers the social and historical heritage of voluntary work, while the second section reviews the history of voluntary work in Libyan society, reasons for the reluctance to engage in it, and suggests solutions.

Kevwords: Social work, Voluntary work, Civil society organizations, Non-governmental organizations, Libyan society.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ،provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة

يعدّ العمل الاجتماعيّ التطوعيّ من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في تنمية وتقدم المجتمعات، ونظرًا للتطور السريع وتعقد ظروف الحياة فإنّ الحكومات لم تعد قادرة على إشباع احتياجات الأفراد، لذا كان لازما وجود جهة أخرى تساند وتساعد الحكومات في سد حاجات الأفراد، فظهر ما يعرف "المنظمات الأهليّة" أو "مؤسسات المجتمع المدنيّ "القائمة على العمل التطوعيّ. وكثيرًا ما تلعب هذه المنظمات دورا أساسيا وفعالا في مساعدة مؤسسات الدولة على مواجهة الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، كما تستعين الحكومات في بعض المجتمعات بهذه المنظمات لرسم خطط التنمية.

المبحث الأول: مدخل نظري

أولاً: موضوع الدراسة

على الرغم ممّا يتسم به العمل الاجتماعيّ التطوعيّ من أهمية بالغة في تنمية المجتمعات وتنمية قدرات الأفراد في تلك المجتمعات، إلّا أنّ الدراسات الاجتماعيّة في أغلب مجتمعات العالم الثالث أظهرت أنّ نسبة ضئيلة جدًا من الأفراد يمارسون العمل التطوعيّ، حيث أظهرت تلك الدراسات عزوفا من قبل أفراد المجتمع عن المشاركة في الأعمال التطوعيّة؛ لأنّ قيمة العمل التطوعيّ أخذت بالانحسار والتراجع في الآونة الأخيرة، حيث فقد العمل التطوّعيّ اعتباره بسبب تبدُّل قيم المجتمع وتفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية التي اصطبغت بالنفعية وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة، الأمر الذي عمَّق روح اللامبالاة والنظرة الدونية للعمل التطوُّعي لدى مختلف شرائح المجتمع.

والمجتمع الليبيّ ليس استثناء، فرغم أنّ المجتمع قد حرم لسنوات طويلة من ممارسة العمل التطوعي والانخراط في مؤسسات المجتمع المدنيّ، وعاد لممارسة هذا العمل عند قيام ثورة 17فبراير حيث ظهرت عشرات المؤسسات، و قد كان لها الدور الحيويّ والبارز في مساعدة المجتمع على الاستقرار و مواجهة الحرب الضروس التي شنّها النظام السابق على الشعب. عملت هذه المؤسسات كبديل للحكومة فنسقت العمل المدنيّ وآوت و قدمت الإغاثة للنازحين داخل البلاد و خارجها (تونس و مصر)، و مدّت يد العون للمدن المحاصرة. كلّ ذلك تمّ تطوعًا من أفراد المجتمع دون مقابل ماديّ. إلّا أنّ هذه المؤسسات مالبثت أن تلاشت. وهذا ما يثير التساؤل عن الأسباب المؤدية إلى عزوف أفراد المجتمع الليبيّ عن المشاركة في العمل التطوعيّ. وسأحاول في هذه الورقة المختصرة التعرف على هذه الأسباب واقتراح المعالجة والحلول، مع استعراض تاريخيّ واجتماعيّ لأدبيات العمل التطوعيّ.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز الآتي:-

1. استعراض للتراث الاجتماعيّ فيما يخصّ العمل التطوعيّ (مفاهيمه، دوافعه، مجالاته ونظرياته).
2. استعراض ثقافة العمل التطوعيّ في ليبيا و الصعوبات التي تواجهه، في محاولة رصد واقع ثقافة العمل التطوعيّ في ليبيا في مرحلة تشهد تحولات جذرية بين فترتين من تاريخ البلاد، فترة ما قبل 17 فبراير وما بعدها.
3. قراءة واستخلاص أسباب العزوف عن ممارسة العمل التطوعيّ، واقتراح المعالجة والحلول.

ثالثًا: تعريف العمل التطوعيّ

التطوع عبارة عن الجهد المبذول بطريقة اختيارية وبدون قسر لخدمة الغير وقد يكون مفهوم التطوع بهذه الكيفية يتصف بالعمومية، فهناك رب الأسرة الذي يعمل ويجاهد من أجل رعاية أفراد أسرته، لكن ذلك لا يعدّ عملاً تطوعيًّا.

وأدبيات علم الاجتماع زاخرة بتعريفات متعددة لمفهوم التطوع حيث يعرف بأنه:"التضحية بالوقت أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول". ويعرف بأنّه: " التبرع بالجهد أو الوقت أو الاثنين معًا، للقيام بعمل أو أنشطة لخدمة المجتمع ولا يأمل المتطوع الحصول على مردود مادي جراء تطوعه، حتى وإن كان هناك بعض المزايا المادية، فهي لا تعادل الجهد والوقت المبذول في العمل التطوعيّ. ويعرّف العمل التطوعي بأنّه: "المجهود القائم على مهارة أو خبرة معنية، والذي يبذل عن رغبة واختيار، بغرض أداء واجب اجتماعيّ وبدون توقع جزاء ماليّ بالضرورة " كما يعرف بأنه: " مجموعة من الفعاليات التي يقوم بها الأفراد بصفة اختيارية، ودون انتظار الأجر نتيجة لتطور النشاط لمؤسسي في مجتمع ما"[1]

وتعرّف الباحثة (نورة العنزي)، العمل الاجتماعيّ التطوعيّ بأنّه: مساهمة الأفراد في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال. موظفون أو متطوعون. والتطوع هو الجهد الذي يقوم به الفرد باختياره لتقديم خدمة للمجتمع دون توقع لأجر ماديّ مقابل هذا الجهد. وترى أنّ العمل التطوعيّ يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمن حيث الحجم يقلّ في فترات الاستقرار والهدوء، ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث الشكل فقد يكون جهدًا يدويًا وعضليًا أو مهنيًا أو تبرعًا بالمال أو غير ذلك، ومن حيث الاتجاه فقد يكون تلقائيًا أو موّجهًا من قبل الدولة في

أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية.

وتميز كذلك بين شكلين من أشكال العمل التطوعيّ:

الشكل الأول هو السلوك التطوعيّ، وتقصد به مجموعة التصرفات التي يمارسها الفرد وتنطبق عليها شروط العمل التطوعيّ ولكنها تأتي استجابة لظرف طارئ، أو لموقف إنسانيّ أو أخلاقيّ محدد، مثال ذلك "أن يندفع المرء لإنقاذ غريق يشرف على الهلاك، أو إسعاف جريح بحالة خطر إثر حادث ألمّ به"، وهذا عمل نبيل، في هذه الظروف يقدم المرء على ممارسات وتصرفات لغايات إنسانية صرفة أو أخلاقية أو دينية أو اجتماعية، ولا يتوقع الفاعل منها أيّ مردود ماديّ.

أمّا الشكل الثاني من أشكال العمل التطوعيّ يتمثل بالفعل التطوعيّ الذي لا يأتي استجابة لظرف طارئ بل يأتي نتيجة تدبر وتفكر مثل الإيمان بفكرة تنظيم الأسرة وحقوق الأطفال بأسرة مستقرة وآمنة؛ فهذا الشخص يتطوع للحديث عن فكرته في كلّ مجال وكلّ جلسة ولا ينتظر إعلان محاضرة ليقول رأيه بذلك، ويطبق ذلك على عائلته. (2)

ويمارس العمل التطوعيّ من خلال جمعيات تسمي الجمعيات الأهلية أو مؤسسات تعرف بمؤسسات المجتمع المدنيّ ويعرف (المسماري وبن موسى)المجتمع المدنيّ بأنّه: مفهوم يشير إلي "مجموعة من الأبنية أو التنظيمات أو المؤسسات التطوعية الحرة، السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية، تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة وتنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".

ومصطلح (المجتمع المدنيّ) له مرادفات عديدة في الخطاب العربي، منها: (المجتمع الأهليّ)، (المجتمع المدنيّ الأهليّ)، (تجمعات المجتمع المدنيّ الأهليّة)، وهناك من يضيف إلي هذه المنظمات هيأت تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدنيّ في المجتمعات العربيّة الإسلاميّة منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة. (3)

ويري المسماريّ وبن موسى أنّ "مفهوم المجتمع المدنيّ ينطوي علي ثلاثة أركان أساسية:

الأول: الفعل الإراديّ الحر ولذلك فهو غير "الجماعات القرابية" مثل الأسرة والقبيلة، وهو غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافيّ، وينضم الأفراد إلي تنظيمات المجتمع المدنيّ من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة ماديّة أو معنويّة.

الثاني: هو مجموعة من التنظيمات، كلّ تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة. فالمجتمع المدنيّ هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

الثالث: الركن الأخلاقيّ والسلوكيّ ويتمثل في قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوّنوا منظماتهم، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدنيّ بعضها البعض، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلميّ". [4]

ونستخلص من كلّ ذلك أنّ العمل التطوعيّ هو الجهد الذي يبذله الفرد طواعية لأغراض أخلاقية أو اجتماعية إنسانية أو وطنية دون قسر أو إجبار ودون انتظار لمردود ماديّ يوازى الجهد المبذول من المتطوع.

رابعًا: أهداف العمل التطوعيّ

يحتل التطوع اهتمامًا خاصًا لدى دول العالم كافّة، ولأهميته فقد خصصت الأمم المتحدة عام 2001م عامًا دوليًا للمتطوعين، وتكمن أهمية العمل التطوعيّ كون الخدمات التي يقدمها تستطيع القيام **بثلاث** مهام أساسية في نطاق دفع المجتمع على طريق التطور:

وتتمثل **أولى** هذه المهام في كونها تشكل إطارًا ينضم من خلاله البشر من أجل المشاركة الفعالة داخل المجتمع.

والمهمة **الثانية** في أنّ الخدمات التطوعية تعمل على ترقية أوضاع البشر مما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة الواعية، فهي تستثير الحافز لديهم للمشاركة أو لتأهيل أنفسهم بل والعمل على تأهيل الآخرين.

والمهمة **الثالثة** في أنّ الخدمات التطوعية تتم وفقًا لمجالات عديدة من ضمنها النواحي التربوية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وفي إطار ذلك تتحقق نجاحات لا تقلّ أهميتها عن الخدمات التي تقدم من قبل الجهات الحكومية.

ويجب أن لا ينظر إلى العمل التطوعيّ على أنّه مجرد إسهام في تحمل نصيب من أعباء وتكاليف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الدولة فحسب، بل يجب أن ينظر إليه أنّه مجموعة من التجارب الوطنية التي تصنع التقدم وتدعمه، ومن هنا يأخذ التطوع في العمل الاجتماعيّ والأمنيّ بعدًا جديدًا مهمًا فيصبح غاية ووسيلة فهو غاية؛ لأنّه يمثل الضريبة الوطنية التي يجب أن يدفعها كلّ مواطن لمجتمعه، وهو وسيلة؛ لأنّه في صوره المتعددة يمثل ما يشبه مدرسة حياة كبيرة تستوعب المواطنين جميعًا ليكونوا متعلمين ولكون مواقف الحياة بتجاربها هي منهج التعلم ومادته.

وبذلك فإنّ قيمة وأهمية التطوع في العمل الاجتماعيّ على مختلف أشكاله يجب ألّا تقاس على المدى القريب، بل يجب أن تقاس بالعائد التربويّ والثقافيّ والاجتماعيّ والأمنيّ على المدى البعيد.[5]

خامسًا: معوقات العمل التطوعيّ:

عند الحديث عن الصعوبات والمعوقات التي تواجه العمل التطوعيّ لا نستطيع تجاهل المشكلات التي تحدث عنها كل من جيل وماوبي (Gill and Mawby) وهي:

المشكلة الأولى: العلاقة بين المتطوعين والموظفين الرسميين، حيث يشعر الموظفون الرسميون (مدفوعو الأجر) أن وظيفتهم، مرتباتهم، ساعاتهم الإضافية، مهددة عند استخدام المتطوعين.

إضافة إلى كون المتطوع مدفوع للقيام بالأعمال التي له اهتمام بها فقط، بالتالي سيجد الموظفون الرسميون أنّ حجم العمل ونوعية الإحالات والمعاملات بدأت تتغير ويصبح هناك تكدس لنوعية معينة من المعاملات.

كما أنّ دور المتطوعين داخل المؤسسة إذا لم يحظ بقبول وموافقة من الموظفين الرسميين، فإنّنا سنتوقع أنّ الاستفادة المثلى من المتطوعين ستحجم كثيرًا. كما أكّد على ضرورة تدريب الموظفين الرسميين على أفضل الطرق للاستفادة من المتطوعين. وأضاف أنّ "هناك كثير من الانتقادات التي توجّه لعمل المتطوعين، ولكن معظم هذه الانتقادات إمّا مبنية على آراء شخصية، أو أنّها غير مبنية على أدلة واقعية.

إنّ الاتجاه السليم للحدّ من هذه المشاكل يكمن في الاختيار السليم للمتطوع من خلال وسائل وطرق علمية سليمة، وتحديد المهام والواجبات بوضوح.

هذا بالإضافة إلى تدريب المتطوع وتهيئته للعمل، والإشراف المستمر عليه أثناء تأدية العمل، هذه الأمور يؤمّل أن تحدّ من الأمور السلبية والمخاطر المصاحبة لأي برنامج تطوعيّ جديد.

المشكلة الثانية: العلاقة بين المتطوعين والعملاء، إنّه من المعروف أنّ علاقة المتطوع بالعميل تتسم بجودتها حيث أنّ المتطوع يتخطّى كل حدود البيروقراطية في التعامل.

كما يتحول مبدأ الواجب لدى الموظف الرسميّ إلى مبدأ الرعاية والاهتمام، وبالتالي فإنّ العلاقة بين المتطوع والعميل تكون في أحسن صورها وأنواعها.

ولكن هناك مشكلة لابد من الإشارة لها (خصوصًا في بعض المجتمعات التي تمتاز بالعنصرية) حيث نتوقع أن تكون العلاقة بين المتطوع والعميل مرتبطة بما هو سائد في المجتمع العام من ممارسات وتمييز في المعاملة، فقد تشوب العلاقة بين المتطوع والعميل أو الخدمة المقدمة شيء من التميز أو التمييز، فقد يكون التحيز في تقديم الخدمات للفئة أو القبيلة التي ينتمي إليها المتطوع أو يحرم بعض فئات المجتمع من الحصول على الخدمة نظرية للتمييز الممارس ضدهم نظرًا للمعتقد أو العرق أو الجنسية ولحلّ هذه المشكلة يلزم الحصول على تمثيل متكافئ لفئات المجتمع المختلفة في العمل التطوعيّ، إلّا أنّ ذلك يعدّ أمرًا صعبًا ومشكلة قديمة.

المشكلة الثالثة: تعدّ مشكلة مكانية حيث تمتاز بعض المناطق المحتاجة للخدمات التطوعية بقلة المتطوعين بينما في المقابل نجد كثرة منهم في مناطق أُخر أقلّ حاجة. كما أنّه من الصعوبة نقل المتطوع من منطقة للعمل في منطقة أخرى، لأنّه متطوع وليس موظفًا رسميًّا. ولحلّ هذه الإشكالية بالإمكان توجيه وتكثيف الخدمات الرسمية في المناطق التي تفتقر إلى متطوعين، وتقليلها في المناطق التي يكثر فيها المتطوعون، أي إعادة توزيع الخدمات الرسمية.

المشكلة الرابعة: ترتبط بعدم جدية بعض المتطوعين. وهذا الأمر يرتبط بالأشخاص وليس بالمؤسسات. فبعض المتطوعين لا يمكن الاعتماد عليه في أداء بعض المهام إمّا لعدم جديته أو لعدم كفاءته.

المشكلة الخامسة: التمويل الحكوميّ، والأمر يتعلق بتأثير التمويل على استقلالية المؤسسة التطوعية وحياديتها، "إنّ القطاع التطوعيّ لا يكون مبدعًا وتقدميًا إلّا إذا كان مستقلاً ماليًا، وتقلّ هذه الميزة كلما قلت الاستقلالية المالية". بل إن الأمر أحيانًا يؤثر على جودة ونوعية الخدمة المقدمة. فالعاملون بالمؤسسة الممولة من قبل الحكومة سيكونون مشغولين بإظهار أنّهم يقدمون خدمة أمام الحكومة أكثر من اهتمامهم بنوعية الخدمة المقدمة. (بلاتشر) يقدم الاقتصادية لهذا الأمر: في مدينة بليموث في بريطانيا يوجد ملجأ للمشردين الذين لديهم مشاكل كحولية، هذا الملجأ يعتمد اعتمادًا كليًا في مصاريفه على إعانة من الحكومة واستمرت هذه الإعانة على الرغم من سوء الخدمات المقدمة للعملاء. فإدارة الملجأ تبذل مجهودا كبيرا لإثبات أهمية بقاء الملجأ من خلال إثبات حجم التشغيل وعدد الحالات التي تأوي إليه، دون النظر لنوعية الخدمات المقدمة لهذه الحالات.

المشكلة السادسة: تكمن في ضرورة التوازن بين القطاع التطوعيّ والقطاع الحكوميّ. إنّ ازدهار القطاع التطوعيّ بدأ يقلص من الالتزام الحكوميّ في قطاع الخدمات، نعم نحن ندعم وفي بعض الحالات نفضل أن يتولّى القطاع التطوعيّ تقديم بعض الخدمات مثل: مساندة ذوي الحاجات الخاصة على سبيل المثال، ولكن هذا لا يعني أن تكون الأمور كذلك في جميع الخدمات، فلابدّ أن يكون هناك توازن، وألّا تتخلى الحكومة عن مسؤولياتها تجاه قطاعات المجتمع المختلفة واحتياجاتها وعدم الاعتماد كلية على القطاع التطوعيّ في القيام بكل المهام وتقديم كافة الخدمات،؛لأنّ له طاقة محدودة. (6)

ويقسم الباحثون في مجال العمل التطوعيّ المعوقات التي تواجهه إلي أنواع عدّة منها ما يتعلق بالمتطوع نفسه ومنها ما يخصّ المجتمع وأخرى خاصّة بمؤسسات العمل التطوعيّ:

المعوقات المتعلقة بالمتطوع:

- **تعقد المتطلبات الحياتية اليومية:**

إنّ زيادة الالتزامات العملية والأسرية لدى الأفراد وتعقد الحياة جعل الكثير منهم منغمسين في حياتهم الخاصّة ممّا أثّر سلبًا على التوجه العام للانخراط في العمل التطوعيّ الاجتماعيّ على عكس حياة مجتمعنا سابقًا التي كانت تتسم ببساطة العيش ووفرة الوقت الكافي للقيام بواجب المساعدة والمعونة لأفراد المجتمع اتجاه بعضهم البعض.

- **تأثير الظروف الاقتصاديّة:**

إنّ ضعف الدخل الاقتصاديّ وتدني الدخل الفرديّ أدّيا إلى انصراف الكثيرين عن الأعمال التطوعية إلى طلب الرزق لسد احتياجات أسرهم الأساسية.

- **خوف بعض المتطوعين من الالتزام وتحمل المسؤولية:**

لدى الكثير من الأفراد الرغبة في المشاركة في مؤسسات العمل التطوعيّ الاجتماعيّ لكنهم يترددون في خوض التجربة التطوعية خوفًا من تحمل المسؤولية أو من التزامهم بهذا العمل التطوعيّ أو ذاك؛ و هذا العائق راجع في كثير من الأحيان إلى عدم وضوح جوانب العمل التطوعيّ المطلوب وبالتالي الوقت والجهد اللازمين، وسرعان ما تتلاشى هذه الرهبة مع الممارسة والمشاركة في الأعمال التطوعية ومع إدارة الوقت بين العمل التطوعيّ والالتزامات الشخصية.

- **الجهل بأهمية العمل التطوعيّ:**

من الواضح أنّ الكثير من الناس لا يعرفون الكثير عن العمل التطوعيّ، وبالتالي تكون الصورة غير واضحة لديهم ولا يكترثون كثيرا بالمساهمة فيه.

المعوقات المتعلقة بالمجتمع:

- **ضعف احتضان المجتمع للمتطوعين:**

من أهمّ المعوقات الاجتماعية للعمل التطوعي هو عدم تقدير المجتمع للعاملين في مؤسساته التطوعية بشكل يدفعهم للعمل في هذا المجال، بل إنّنا نجد في بعض الأحيان وجود نظرة سلبية اتجاههم ممّا يقلل من إقبال الكثير على الأعمال التطوعية ويؤثّر سلبًا على استمرارهم فيها بينما الواجب تشجيعهم والوقوف إلى جانبهم عبر الرأي، المشورة، والتقدير والاهتمام.

- **تراجع الوعي العام بأهمية العمل التطوعيّ الاجتماعيّ:**

حيث يلاحظ أنّ هناك اتجاها إلى الميل نحو الفردية في العيش ممّا أثّر بدوره على المشاركة الاجتماعية عند الأفراد.

- **ضعف التنشئة على ثقافة العمل التطوعيّ:**

إن التنشئة الأسرية اليوم أصبحت في أغلبها تهتم بالتعليم دون زرع روح التطوع وبث قيم الانتماء ومساعدة الآخرين ممّا أدّى إلى خلق جيل لا يملك الوعي بمفهوم التطوع وأهميته. إضافة إلى أنّ المناهج التعليمية والأنشطة المدرسية تكاد تخلو من المفاهيم والأنشطة التي تشجع على العمل التطوعيّ.

- **تداخل أعمال اللجان الأهلية فيما بينها:**

لقد شهد مجتمعنا في السنوات الأخيرة انبثاق العديد من اللجان الأهلية التي تعنى بالعمل التطوعيّ إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الرئيسة، وهذا مؤشر إيجابيّ ملموس لميل مجتمعيّ تجاه العمل التطوعي، غير أنّ من الملاحظ عدم وجود لوائح وتنظيمات واضحة تنظم العمل التطوعيّ وتحميه.

المعوقات المتعلقة بالمؤسسة الاجتماعية التطوعية:

- **الضعف الإعلاميّ:**

حيث اعتمدت مؤسسات العمل التطوعيّ منذ نشأتها على التعاطف الجماهيريّ حول أنشطتها ومشاريعها، وقد كان هذا كافيًا في مراحل سابقة في إنجاح هذه المؤسسات في الوصول لما تريد، إلّا أنّه – وبمرور الوقت، وتغير لغة الخطاب الاجتماعيّ، وعدم مواكبة المؤسسات التطوعية لهذا التغير الحاصل – فقد الكثير من حضورها الاجتماعيّ الفاعل، ولذا فإنّ معظمها يعاني ضعفًا إعلاميًا في مخاطبة المجتمع للتفاعل مع مشاريعها وبالأخصّ في مخاطبة شرائح الشباب، أضف إلى ذلك ضعف اهتمام وسائل الإعلام كالصحافة والقنوات التلفزيونية بالبرامج والنشاطات التطوعية والعمل التطوعيّ بشكل عام، مع قلة الجهود المبذولة لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة إليها من جانب المؤسسات التطوعية ذاتها.

- **ضعف الممارسة الإدارية المهنية:**

معظم المؤسسات الاجتماعية لديها اللوائح المنظمة لأعمالها والتفصيلية للجانها إلّا أنّ العديد منها تفتقر إلى الممارسات الإدارية المؤسسية وحتى تلك المؤسسات التي تمتلك ذلك هي أيضًا بحاجة إلى التطوير المستمر لمواكبة التقنيات والتطورات في عالم الإدارة بما يعزز من أدائها ويرقى ببرامجها في إدارة العمل التطوعيّ ووضع خطط العمل والمقترحات والأفكار بطرق سليمة وفاعلة.

- **عدم وضوح الرؤية:**

حيث تؤدي المؤسسات التطوعية أعمالها حسب المتطلبات اليومية كما أنّ كثيرا منها في ذات الوقت ليس لديها رؤية واضحة لأهدافها و خططها المستقبلية والإستراتيجية مما يربك أعمالها

ويشتت أنشطتها ويفقدها الكثير من الجهود التي لو بذلت بصورة واضحة وبفاعلية لحققت نتائج تفوق التوقعات.

- **ضعف تراكم الخبرات لدى هذه المؤسسات:**

فتغير الأشخاص القائمين على إدارة العمل التطوعيّ شيء طبيعيّ، إلّا أنّ ذلك يستلزم نقل الخبرات وتراكمها جيلاً بعد جيل للحفاظ على التجربة واستمرارها، إلّا أنّه من الملاحظ في العديد من المؤسسات التطوعية ضعف التجارب وعدم توثيقها مما يستدعي في أغلب الأحيان البدء من نقطة الصفر عند كل تغير إداريّ يحدث؛ ممّا يضيع الجهود التي بذلت، ويؤدي إلى تكرار بعض السلبيات والأخطاء التي حدثت مما يضاعف فرص الإحباط و الفشل.

- **عدم وجود برامج و آليات تدريب للعمل التطوعيّ:**

إنّ المؤسسات التطوعية تفتقد إلى البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين لإفراز وتعزيز كوادر إدارية مساندة تواكب تطور المؤسسة و تقلل من الآثار السلبية بتغير إداريها بعد انتهاء الدورات الإدارية لها، كما تفتقر هذه المؤسسات أيضًا لوجود كوادر بشرية مدربة للعمل التطوعيّ، وممن يستطيعون التعامل مع المتطوعين أو صقل مهاراتهم، وعدم وجود معاهد أو مؤسسات تعنى بتدريب المتطوعين وتهيئتهم لبيئة العمل التطوعيّ.

- **ضعف التمويل الذاتيّ:**

مازالت أغلب المؤسسات التطوعية تعتمد في تمويلها على اشتراكات الأعضاء وتبرعات المحسنين وتبرعات المؤسسات والشخصيات كما في الجمعيات الخيرية، وهي غالبا لا تكفي حاجتها في تنفيذ برامجها ونشاطاتها، وتحاول بعض المؤسسات إنشاء مشاريع لتمويل أنشطتها ذاتيًا كالمشاريع العلاجية والدوائية إلى جانب الأنشطة التربوية والتعليمية والسكنية، إلّا أنّ هذه الأنشطة ما زالت لا تفي بما يحقق للمؤسسات الاستقلالية المالية.

- **ضعف التنسيق بين المؤسسات التطوعية:**

إنّ المؤسسات التطوعية في مجتمعنا لديها قدر بسيط من التنسيق بينها، لكنه مازال دون المستوى المطلوب في التفعيل العملي لوضع آليات التواصل والتعاون الفعلي بينها.

إنّ عدم التنسيق بين المؤسسات التطوعية يحدّ من الاستفادة المتبادلة للخبرات والإمكانات، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تكرار الأعمال والبرامج وتشتيت الجهود.

- **الشللية التي تعرقل سير العمل:**

حيث أصبحت بعض المجموعات تسيطر على بعض المؤسسات وتسير أعمالها دون استشارة باقي الأعضاء أو تخطيط الأمر الذي يعرقل سير العمل ويشتت الجهود.

- **ضعف أو غياب الممارسات الديمقراطية:**

إنّ نوعية المناخ السياسيّ وعدم الاستقرار، وضعف البنية أو غياب الممارسات الديمقراطية داخل الهيكل التنظيميّ، تعدّ من العوامل التي تؤثّر على عمل وفعالية المنظمات غير الحكومية وتحدّ من نشاطها واستقلاليتها وحريتها في الحركة وآلية اتخاذ القرار فيها وتوضع قيودًا على إدارتها. (7)

سادسًا: تاريخ العمل التطوعيّ:

بدأ العمل الإغاثيّ التطوعيّ منذ بدء الخليقة، حيث كانت المخاطر بمختلف أنواعها تهدد سلامة الإنسان، فقام يواجهها بما أوتي من قوة غير أنّ ذلك لم يكن كافيًا، حيث أنّ بعض هذه الأخطار تفوق قوته وتقلق راحته، ثمّ أدرك أنّ هذه المخاطر لا تهدده وحده بل تهدد كل أبناء جلدته، فقرر أن يستعين بهم لمواجهة هذه الأخطار سويًا، لاسيما وأنّ مخاطر أُخر جديدة أخذت تهدد حياته ولم تكن معروفة من قبل مثل: المخاطر النووية والصناعية والحربية، التي تعددت أساليبها وكثرت مخلفاتها فباتت تهدد سلامته وأمنه، إضافة إلى مخاطر الكوارث الطبيعية من البراكين والزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية والأعاصير والجفاف والمجاعات والأوبئة ...إلخ. ففكر في العمل الجماعيّ الذي حقق كثيرًا من الأهداف في مجال الإغاثة والتغلب على مخاطر الكوارث.

غير أنّ أعباء ومسؤوليات مواجهة تلك الأخطار زادت بحيث أصبح تنظيمها ووضع القوانين المناسبة لها أمرا ضروريًا، فتقرر إنشاء منظمات أو هيأت ترعى هذا العمل وتحدد المهام المطلوبة منه وتضع اللوائح والأنظمة الضابطة لها.

وتاريخيًا يعدّ الصينيون القدماء هم أول من بدؤوا نظام التطوع لمواجهة أخطار الكوارث فقد نشأت عندهم قديمًا فرق التطوع أو المليشيات في المقاطعات والمدن والقرى الصغيرة، وتعدّ بريطانيا أول من أسس فرقًا من المتطوعين لمواجهة " **حريق لندن** " الذي عرف بالحريق العظيم في سبتمبر عام 1666م، كما أنّ بريطانيا بدأت في الاستفادة من المتطوعين إبان الحربين العالميتين للاستعانة بهم في إبلاغ المواطنين عن الغارات الجوية لحمايتهم من أخطارها.

ولقد ظهر أول تنظيم للعمل التطوعيّ في العالم بالولايات المتحدة الأمريكية حيث صدر في ديسمبر عام 1737م قانون ينظم العمل التطوعي في مجال إطفاء الحريق بمدينة نيويورك. (8)

ويرى بعض الباحثين أنّ العمل التطوعيّ هو تقليد أمريكيّ، حيث إن جذور العمل التطوعي تعود في الولايات المتحدة إلى أمد بعيد، وهي مترسخة في عمق التاريخ الأميركيّ، فقد كان

الأميركيون يتكاتفون ويوحدون صفوفهم لمساعدة بعضهم البعض منذ العهد الاستعماريّ، وكان لجميع المستوطنين في المستعمرات الأميركية الجديدة نفس الأولوية ألا وهي: البقاء على قيد الحياة. من الناحية الطبيعية، كانت الأرض برية، ومن الناحية الاجتماعية، كانت الهيكليات التنظيمية المألوفة غائبة، وكثيرًا ما كان التعاون يعني الفرق بين الحياة والموت.

وحّد المزارعون المتجاورون في أمريكا جهودهم لتنظيف الأراضي من الأشجار، وبناء المساكن وحظائر المواشي، وحصاد المحاصيل.

ومن الأحداث الشائعة كانت اجتماعات النساء لخياطة أللحف وحياكة النسيج وكذلك تجمع النساء لمساعدة بعضهن البعض في أعمال التنظيف المنزلي السنويّ. وشيّد المتطوعون مباني الكنائس.

وتزخر سجلات المدن في ذكر التبرعات للأراضي، والمواد، والأموال التي منحت جميعها كي يتمكن كل مجتمع أهلي من الحصول على مكان عبادة خاص به، وكانت جهود المتطوعين من الرجال والنساء تسمى "أعمال التغيير. "

ومع تحول المستوطنات الأُول إلى مدن صغيرة، برزت أساليب جديدة من العمل التطوعيّ، فكانت إنارة الشوارع في العهود المبكرة مسؤولية مشتركة بين أصحاب المنازل الذين كانوا يتناوبون على تعليق المصابيح على البوابات الأمامية لمنازلهم، وبدأ تنفيذ فكرة "مدارس الأحد" لتعليم الأطفال الفقراء الذين يعملون ستة أيام في الأسبوع القراءة خلال يوم الاستراحة الوحيد المتوفر لهم من الإنجيل.

ومنذ مطلع القرن السادس عشر، كان المستوطنون قد شكلوا فرق إطفاء مؤلفة من المواطنين لمكافحة النيران في بوسطن وفيلادلفيا ونيو أمستردام (التي عرفت لاحقًا باسم نيويورك).

وفي عام 1736 أنشأ بنجامين فرانكلين رسميًا أول شركة إطفاء من المتطوعين في فيلادلفيا، ضمّت "ثلاثين متطوعًا مجهزين بدلاء جلدية وأكياس وسلال". وانتشر هذا المفهوم بسرعة في عموم المستوطنات ولا يزال قائمًا حتى يومنا هذا، حيث يشكل المتطوعون نسبة تزيد عن 70 % من رجال الإطفاء في الولايات المتحدة. [9]

الواقع أنّ العمل التطوعيّ ثقافة إنسانية أصيلة في كلّ الثقافات عبر التاريخ،ولقد أولى الإسلام أهمية بالغة للعمل الاجتماعيّ التطوعيّ، وتتجلى هذه الأهمية بالخصوص في الحث عليه والترغيب فيه، وبيان الأجر العظيم الذي يناله كل من يسعى في خدمة أخيه المسلم، وفي سيرة المصطفى ﷺ والصحابة نماذج حية تعكس السبق الإسلامي في الدعوة للعمل التطوعيّ وممارسته.

يعدّ العمل التطوعي سلوكا متجذرًا في وجدان وحياة الأمة العربية منذ القدم، إذ عرف تاريخ هذه الشعوب أنواعا وألوانا من التطوع، تمثّلت في مظاهر التكافل الاجتماعيّ وأنواع شتى من الخدمات التطوعية الفردية والجماعية، ساعدت أفراده في أيام الشدة على التغلب على أنواع الفقر والعوز والحاجة التي تخلفها الحروب والمجاعات والاضطرابات.

الدراسات المعنية بالعمل التطوُّعيّ تؤكد أنّه – في الوقت الذي تمر فيه مسيرة العمل الخيري في كثير من البلدان الإسلامية بحالات من العجز والضمور– يقدم العمل الخيريّ في بلاد الغرب الكثير والكثير لأداء هذا الدور الإنسانيّ؛ مع أنّ دوافع فعل الخير في أمتنا وديننا يفترض أن تكون أكبر بكثير ممّا هو في العالم الغربيّ.

وهناك إحصائيات تتحدَّث عن واقع العمل التطوُّعيّ في أمريكا تشير إلى أرقام في غاية الأهمية بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه العمل التطوعيّ في بعض الدول.

- بلغ عدد المتطوِّعين في عام 1994م 94. 2 مليون متطوِّع.
- معدل ما يتطوَّع به الفرد هو 4. 2 ساعة أسبوعيًا.
- مجموع عدد ساعات التطوُّع يساوي 20. 5 بليون ساعة سنويًا.
- معدَّل ساعات التطوُّع موازٍ لعمل 9 ملايين موظف.
- بلغت القيمة الاقتصادية لمجموع ما تمّ التطوُّع به من الوقت هو 176 بليون دولار أمريكيّ.

وقد أشارت إحدى الإحصائيات مثلاً إلى أنّ إجمالي المساهمات التطوُّعية (نقدية وعينية) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1997م قد بلغت (46. 143) بليون دولار. كما قُدِّرت القيمة الكلية للوقت الذي تمّ التطوع به في أمريكا خلال العام 2003م حوالي (266) بليون دولار. أمّا في بريطانيا، فقد بلغ عدد المتطوعين في عام 2003م (20. 3) مليون متطوع، بلغت القيمة الاقتصادية لمجموع ما تطوَّعوا به ما معدَّله (25. 3) مليار جنيه إسترليني، وتشير دراسات أُخر إلى أنّ:

- مشاركة المتطوعين في سنغافورة ارتفعت بنسبة 60 % بين عامي 2000 و2002.
- العمل التطوعيّ في النرويج يوفر أكثر من 06 %من الناتج الوطني الإجماليّ.
- المتطوعون في جنوب أفريقيا يشكلون 43 % من القوة العاملة في القطاع غير الربحيّ.
- جامعة سان كارلوس في غواتيمالا أنشأت مدرسة تعنى بالعمل التطوعيّ الاجتماعيّ.
- الصين أنشأت معهدًا لبحوث العمل التطوعيّ والرفاه الاجتماعيّ يقدم المشورة لمسؤولي الحكومة فيما يتعلق بالسياسات المؤيدة للمتطوعين.

وبالمقابل، فإنّ الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أنّ عدد مؤسسات الإغاثة الإسلامية العربية لا يزيد عن 11 مؤسسة. أمّا المؤسسات الأهلية فإنّها قد تصل إلى حوالي 230 ألف جمعية، لكن ليس من بين أهداف معظمها التوجُّه إلى الخارج لأغراض الإغاثة. كذلك فإنّ "بعض تلك الجمعيات لا يضمّ سوى عددٍ محدودٍ من الأشخاص، وبعضها الآخر لا ينضوي في عضويتها إلا رئيسها وزوجته، حتى أنّ بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان أسس عدة منظمات برئاسته وعضويته فقط. [10]

المبحث الثاني: العمل التطوعيّ في ليبيا

لعلي هنا أستعين بتقسيمات الباحثة نجاح عبدالله حيث قسمت تاريخ العمل الأهليّ في ليبيا إلى خمس فترات تاريخية:[11]

أولاً: المرحلة من 1882-1911من العصر العثمانيّ حتى الاحتلال الايطاليّ

تأسست في 1882م جمعية اجتماعية ثقافية سياسية وهي جمعية (فوائد ونصائح الخير) كان لها فروعها وأعضاؤها من مختلف مناطق ليبيا. [12]

وتشير المصادر التاريخية المتوفرة إلى أنّ العهد العثمانيّ الثاني هو بداية التكوين التنظيمي للعمل الأهليّ في ليبيا، حيث ساعد المناخ السائد حين ذاك على القيام بتأسيس عدد من المرافق التربوية الأهلية التي شجعت الأهالي على التنافس في جمع التبرعات وتنفيذ المشاريع التعليمية التي كانوا يسعون للقيام بها، كمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التي تبرع الوالي نامق باشا سنة 1898م بقطعة أرضها، وبالمساعدة الهندسية، بينما قام الأهالي بجمع التبرعات لتشييدها بالشكل التي هي عليه اليوم.

ومن المعلوم أنّ كل دور العلم والمنارات الدينية والمدارس القرآنية كان يتمّ الصرف عليها من خلال الدعم الماليّ الذي يقدمه عدد من القادرين ماديًا، أو من ريع الأوقاف التي كان الليبيون يتسابقون في دعمها والتشجيع عليها والمحافظة على ممتلكاتها إلى درجة القداسة، فلا يفرقون بين المسجد وأرض الوقف، حتى أنّ العديد من الأمثال الشعبية التي تتوارثها الأجيال تؤكّد مدى الخوف على الأوقاف والحرص عليها فيقال مثلاً: (كان طلعت من أرض الوقف نفض رجليك) أي إذا كنت مارًا من أرض الوقف عليك بنفض رجليك خوفًا مما علق بهما من تراب، ويصل الأمر كذلك إلى أنّ هناك بعض من الواهبين للثمار والزروع وقفًا على الحرمين الشريفين فيقوم بتجميع الغلال وتقديم ثمنها للذاهبين إلى أداء فريضة الحج وتسليمها أمانة إلى المشرفين على إدارة الحرمين الشريفين.

وفى عام 1899 تأسس في مدينة طرابلس صندوق للأيتام للاهتمام والمحافظة، وتنمية أموال الأيتام. [13]

قبل الاحتلال الإيطاليّ لليبيا بدأت ظاهرة الاهتمام بالتعليم العصريّ وزاد الأهالي من جمع التبرعات ومحاولة تقليد تُركيا التي كانت قبلة أهل ليبيا ووجهتهم الوحيدة في تلقي العلم.

وفي سنة 1904 م شهدت مدينة طرابلس الغرب افتتاح أول مدرسة أهلية خاصة بالبنات فكان القادرون ماديًا يقدمون لها الدعم الماليّ، بينما كانت موادها الدراسية يقدمها عدد من المتعلمين في اللغتين العربية والتركية، كما تدرس المدرسة الحساب والتاريخ والجغرافيا والتدبير المنزلي والحياكة والتطريز والموسيقى، أمّا المنهج التعليميّ وأسئلة الامتحانات فكان يقوم بالإشراف عليها وإعدادها كل من مفتي الولاية وعدد من مشايخ المدينة يساعدهما عدد من المدرسين الذين تلقوا تعليمهم في تركيا، كما قامت بالتدريس في مادتي الموسيقى والتدبير المنزلي عدد من المدرسات ذات الأصول التركية

وعام 1908م جمعية الاتحاد والترقي في طرابلس، الخمس وجادو هدفت إلى نشر المعارف بين الشباب بواسطة المدارس الخاصّة، وطبع ونشر الكتب المفيدة وتوعية الأفراد من خلال إقامة ندوات ومحاضرات فكرية. [14]

وفي سنة 1908م تنطلق أعمال أول جمعية نسائية أهلية في ليبيا تحت اسم (نجمة الهلال) فكانت انطلاقة فريدة متميزة نحو العمل النسائيّ العام وتحولت الفتاة من مجرد تلقيها الدروس في الحساب والقراءة وحفظ قصار السور من القرآن الكريم بواسطة إحدى ربات البيوت المتطوعات وهي التي كانت تُعرف (بالعريفة) إلى العمل المنتظم عبر جمعية أهلية مستقلة تقوم بتقديم المساعدات العينية للعائلات المحتاجة كما تقوم بتدريب الفتيات وتعليمهن أصول الطهي والحياكة والقراءة والكتابة، ومن الغريب أنّ هذه الجمعية لم تكتف بما تقدمه من أعمال في الداخل بل وصل بها الأمر إلى القيام بجمع التبرعات وتحويلها كمساهمة من الأهالي في صيانة وإصلاح آبار المياه في مكة المكرمة وجبل عرفات، ليس هذا فحسب بل قامت بحملة تبرعات لصالح إنشاء السكة الحديدية في الحجاز، وهو المشروع الذي تمّ الإعلان عنه عالميًا وساهمت بلدان العالم الإسلاميّ في التبرع له ماديًا فكانت هذه الجمعية واحدة من المنظمات الأهلية التي قدمت ما تستطيع مساهمة منها في قيام هذا المشروع الإسلامي الكبير. [15]

ثانيًا: المرحلة من 1911-1952 من الاحتلال الإيطالي حتى الاستقلال

كانت الانتكاسة الكبرى التي أصابت العمل الأهليّ في ليبيا هي الاحتلال الإيطاليّ، فبعد الهزائم المتلاحقة التي مُني بها الجيش الإيطالي لم يكن أمام روما سوى تغيير الإدارة العسكرية

في ليبيا وإحضار الجنرال الدموي (غريستاني) الذي هداه فكره الجهنميّ إلى الاستعانة بالسجناء في السجون الإيطالية من المجرمين والقتلة، كما استعان بسكان الجنوب الإيطاليّ الذين اشتهروا بالغجرية والتخلف والجهل وأحضرهم إلى ليبيا وسمح لهم بالقتل والسلب والنهب فعاثوا في الأرض فسادًا فتحولت الكارثة من مجرد مواجهة جيش الاحتلال النظاميّ العسكريّ إلى مواجهة العصابات من الخارجين على القانون، فتزايدت حالات القتل الجماعيّ، ومصادرة الأراضي، وهتك الأعراض، فكان الحلّ الوحيد أمام السكان هو الهجرة إلى البلاد المجاورة، وبعضهم واصل هجرته إلى أماكن بعيدة وبلدان نائية، وربما يستغرب جيل اليوم من أبناء ليبيا عن وجود هجرات من الليبيين في بلدان كثيرة وهو ما لم يكن لدى البلاد العربية الأُخر مثل تونس ومصر أو بلاد الشام مثلاً، ولم يدر شباب اليوم أنّ الاحتلال الإيطاليّ أبشع من أيّ احتلال آخر أُصيبت به البلاد العربية الأُخرى، ففي الوقت الذي نجد فيه المدارس والمعاهد والجامعات الإنجليزية والفرنسية في الشام ومصر والمغرب العربيّ، نجد القسوة والشدة والتخلف والأمية والجهل المتعمد للسكان في ليبيا من الجيش المستعمر الإيطالي، وهي المرحلة التي كان الأهالي يبحثون فيها عن لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة لمن بقي منهم داخل البلاد، فكانت المرحلة التي توقف فيها العمل الأهليّ بشكل كامل. [16]

وفى سنة 1940م تأسست جمعية عمر المختار[17] في عهد الإدارة البريطانية تنفس الناس الصعداء فقد سمح بتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ففي السنوات التي تتراوح بين "1943و 1949 وافقت الإدارة المذكورة على تأسيس ومنح التراخيص لمزاولة العمل لأكثر من ثلاثين مؤسسة ما بين أحزاب سياسية وجمعيات أهلية وأندية رياضية وصُحف خاصة، كما سمحت بالتعبير العام للمواطنين من حيث الإضراب عن العمل والقيام بالتجمعات العامة والمظاهرات، ولعلّ كبار السن من الليبيين يذكرون كيف خرج سكان ليبيا من مختلف المناطق يرفضون تقسيمها إلى ولايات بما كان يُعرف بمشروع (بيفن سفورزا)، ورغم أنّ الإنجليز كانوا يحابون الطليان في إدارتهم للبلاد وخاصّة في قراراتهم الإدارية التي كانت تتعلق بهم أو ببقية الجاليات المقيمة من الأجانب كاليهود واليونانيين والمالطيين وغيرهم على حساب أهل البلاد من العرب.

وتمّ إنشاء المدرسة الليلية عام 1944 تطوع فيها المدرسون لتدريس العمال صغار السن الذين – نتيجة لظروف عملهم – لا يتمكنون من الالتحاق بالمدارس في الفترة الصباحية. [18]

ثالثًا: المرحلة من الاستقلال 1952 إلي سبتمبر 1969

بعد الاستقلال شهدت ليبيا إصدار عدد من القوانين التي كان يشرف على إصدارها عدد من القانونيين من مصر وفي مقدمتهم القانوني الشهير الدكتور عبدالرزاق السنهوري الذي استعان بعدد من القوانين المصرية مع تعديلات تناسب الواقع المحليّ الليبيّ، ومن بينها القانون المتعلق بالعمل الأهليّ الذي سمح بتأسيس الجمعيات الأهلية، فكانت تلك الفترة من أخصب الفترات التي تأسست فيها قواعد العمل الأهليّ المتمثلة في الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأسرة، وكفالة اليتيم، وتعليم المرأة، ومحو الأمية، بالإضافة إلى الأندية الرياضية، والحركة الكشفية، ونقابات العمال وغيرها. في عام 1959 تأسّست جمعية الفكر الليبية واهتمت بالجانب الفكريّ والأدبيّ. [19]

ومع بدايات الستينيات، واكتشاف النفط، وفتح البلاد أمام عودة أفواج من الليبيين ممن كانوا في المهجر، وفتح المجال أمام البعثات الدراسية إلى الخارج وعودتهم للمساهمة في البناء الاجتماعيّ والتربويّ، وانتشار التعليم، وافتتاح الجامعة الليبية في الخمسينات، والاتساع في عدد الصحف اليومية والأسبوعية ووسائل الإعلام المسموعة – انتشرت ثقافة العمل الأهلي ممّا ساعد على اتساع رقعة هامش حرية الأنشطة الاجتماعية والتربوية والرياضية والكشفية.

فقد كانت الدولة تقوم بدعم هذه الأنشطة ماديًا وفق لوائح تنظيمية، فكان السباق على أشده بين هذه المؤسسات التي كانت تسعى جاهدة للوصول إلى التراتيب الأُول التي تضمن لها المكاسب المعنوية والدعم الماليّ المضاعف الذي يساعدها على التواصل والاستمرار في أداء مهامها، فكان الدعم يأتي من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومن وزارة الشباب والرياضة، التي تمّ استحداثها فيما بين سنتي 67 و68م. [20] أي أنّ العمل الأهليّ في تلك الحقبة كانت برعاية وتشجيع الحكومة، حيث أنشئت مصلحة الأوقاف الأهلية الخيرية التي ترعى وتدعم المؤسسات الأهلية، ولقد تأسست في تلك الفترة عدة جمعيات ومؤسسات أهلية مثل: مؤسسة العجزة والأيتام والتي تحتوي على عدة مؤسسات تؤدي خدمات مهمة لهذه الشريحة (أبى هريدة طرابلس، ملجأ مصراتة للفقراء، مؤسسة الزاوية للأيتام، ومؤسسات باب ترهونة) بالإضافة إلى وجود عدة جمعيات مثل الجمعية الخيرية الإسلامية، وصندوق الإغاثة في طرابلس.

وفي بنغازي أسست السيدة حميدة العنيزي جمعية نسائية تحت مسمى (جمعية المرأة الخيرية) وذلك سنة 1954 وقدمت هذه الجمعية خدمات جليلة لقطاع عريض من النساء، وافتتحت عدة فروع لها مناطق برقة (طبرق، درنة، البيضاء، المرج). [21]

رابعًا: المرحلة من سبتمبر 1969 إلى فبراير 2011م:

في محاولة لتحديد خيارها الأيدلوجيّ وإعادة صياغة الواقع السياسيّ والاجتماعيّ وفق أطروحاتها ورؤاها الخاصّة اختارت سلطة النظام الجديد في ليبيا تجربة الاتحاد الاشتراكيّ العربي سنة 1970م. الذي يتوافق مع الشعارات التي رفعها البيان الأول لحركة الضباط الوحدويين الأحرار، وأنشئت داخله وحدة أطلق عليها (الفكر والدعوة) التي أسند إليها مهمة ترويج شعارات الاتحاد الاشتراكيّ (حرية . . اشتراكية . . وحدة)، والعمل على إقحام المثقفين بمختلف توجهاتهم في الانخراط في هذا الشكل السياسيّ.

ومن تجربة الاتحاد الاشتراكي وحتى إعلان سلطة الشعب سنة 1977 وعلى وجه الخصوص في شأن المجتمع المدني، وعلى الرغم من تزايد عدد الجمعيات والنقابات والاتحادات فإنّها ظلت عبارة عن امتداد للمؤسسات الرسمية، وتخضع للقوانين واللوائح والتعليمات في اختيار قياداتها، وفي بنيتها التنظيمية وأمورها المالية، وفي أنشطتها المختلفة وبالتالي فهي لم تمثّل مجالاً مستقلاً ومنفصلاً، بل كانت جزءًا من آليات النظام السياسيّ الذي يستند إلى التوجيهات الثورية والنظرية الجماهيرية.

وصدر خلال تلك الفترة عدد من القوانين المكبلة للعمل العام والنشاط النقابي والمهنيّ المستقل (قانون تجريم الحزبية سنة 1972م، وقانون الجمعيات رقم 114 لسنة 1970م، وتأميم الصحف الخاصّة سنة 1973م).

وفي أبريل 1973م وجهت أعنف ضربة للمثقفين الليبيين عقب خطاب زوارة الذي أعلن فيه ما سمي بالثورة الثقافية حيث اعتقل أكثر من 300 مثقف، بينهم عدد كبير من الأدباء والكتاب، وفي ذات السياق تمّ العمل على تأطير النشاط الثقافيّ ضمن مؤسسات تجمع المثقفين من أدباء وكتاب وفنانين في شكل نقابيّ يجمع الكتل والجماعات والأنشطة الثقافية في كيان واحد يدين بالولاء للسلطة الجديدة ومشروعها الأيدلوجيّ، وهو ما تمّت الدعوة إليه بوضوح في المؤتمر الأوّل للأدباء والكتاب المنعقد في بنغازي في فبراير 1972م، الذي انبثق عنه ما سمي بالهيأة التأسيسية لاتحاد الأدباء والكتاب، الذي صدر قانونه الأساسي ولائحته التنفيذية في يونيو 1976م، كما صدر له لاحقا – في نفس العام – القانون الأساسي لنقابة الفنانين، وقد نصّ القانون الأساسيّ للاتحاد والنقابة على "تولي وزير الدولة الإشراف والرقابة على الاتحاد لغرض تنفيذ أحكام القانون واللوائح الداخلية"، وهي الصلاحية التي أصبحت مخوّلة لمسؤولي الدولة بتغير مسمياتهم الوظيفية (أمين الثقافة والإعلام، أمين الثقافة والتعبئة الجماهيرية. . . الخ).

وهكذا، وبسبب أنّ أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدنيّ والدولة في ليبيا تقترب من نموذج "كوربورتارية الدولة"، حيث الأحزاب السياسية محظورة وتعدّ النقابات والاتحادات والروابط المهنية والجمعيات التطوعية الأهلية غير تنافسية وإلزامية وهيراركية، احتكرت هذه المؤسسات شبه النقابية العمل الثقافيّ والفنيّ في مجالها من خلال أنشطتها وبرامجها، وتقلص بشكل كبير دور الجمعيات والنوادي والمنتديات الثقافية بالإضافة إلى أنّ النقابات والاتحادات والروابط يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وحلها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية، بل التدخل حتى في وضع أهدافها وفي حرية الانضمام إليها، ويمكن الإشارة إلى التغيير الذي تمّ في شروط الانتساب إلى عضوية رابطة الكتاب والأدباء على ضوء قرار مؤتمر الشعب العام رقم 59 لسنة 2004، وما حدث في نقابة الصحفيين حول ضم موظفي الإعلام وما جرى لانتخابات نقابة المحامين.

ولذلك وخلال أكثر من عشرين عاما لم يمنح الإذن لأي جمعية أو مؤسسة ثقافية بممارسة النشاط الثقافيّ إلّا في حالات خاصّة وضيقة جدا (جمعية المحيط الثقافي– صبراتة، وجمعية مزدة للتراث، والجمعية الأهلية لذاكرة المدينة– هون، وبيت درنة الثقافي).

وأصبحت المرجعية الأساسية للعمل الثقافيّ والفنيّ لدى اتحاد الأدباء والكتاب ونقابة الفنانين حتى وإن تغيرت تسميتهم أو الجهة التابعين لها في الدولة فمن الناحية التشريعية (أمانة شؤون الروابط والنقابات)، ومن الناحية التنفيذية (أمانة الإعلام والثقافة)، وقد نتج عن هذه الآلية ضعف كبير على مستوى المبادرة الذاتية للعمل الثقافي، الذي أصبح محكوما وتابعا للتوجيه من قبل أجهزة الدولة، والايدلوجية منها على وجه التحديد، وهو الأمر الذي أدّى إلى ضعف العمل النقابي وغياب أي نشاط بارز للجمعيات والمنتديات الثقافية المستقلة، وحتى المقاهي أصبحت لا تطيق لقاء أو تجمع للمثقفين بها، وهو الأمر الذي تسبب في انزواء عدد من المثقفين والأدباء والكتاب والفنانين وعزوفهم عن الانتماء لهذا الكيانات الهجينة (اتحاد الكتاب، ونقابة الفنانين).

وحين قامت بعض الأصوات من الأعضاء الناشطين في رابطة الأدباء (الاتحاد سابقا) على وضع قواعد تطور من طبيعة أعمالها وتستقل بها نسبيًا عن اشتراطات الدولة، قامت الأخيرة ومن خلال أعلى سلطة تشريعية "مؤتمر الشعب العام" بإصدار قرار بحلّ الرابطة وإعادة بنائها بما يضمن إعادة ولائها المطلق لمؤسسات الدولة.

وما يمكن استخلاصه من هذه المرحلة بتعدد فصولها وآليات نشاطها وعملها في الحقل الثقافيّ هو تدجين العمل الثقافيّ من خلال ما سمي بمؤسسات نقابية (اتحاد الأدباء، ونقابة

الفنانين) لخدمة مشروع الدولة الأيدلوجيّ، وتمّ تسييس المحتوى الثقافيّ بشكل عام، ولم يعد تعبيرا عن مطلب مجتمعي، بقدر ما أصبح يخدم أغراض المؤسسات السياسية الرسمية التي تسن القوانين وتقوم بالتمويل وتضع شروط العضوية. وبهذا فالمؤسسات المسماة بالنقابية لا تنطبق عليها أي من المعايير التي تعرفها مؤسسات المجتمع المدني. [22]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه قد ظهرت عدة دعوات لأحياء مؤسسات المجتمع المدنيّ وإعطائها مساحة من الحرية فدعيت الجمعيات الأهلية إلى اجتماع في طرابلس في نهاية سنة 2010 حضرته أكثر من 10 جمعيات (أصدقاء البيئة، الجبل الأخضر – أفريقيا للأيتام، البيضاء – الجمعية الأهلية لحماية المدينة، طبرق– جمعية النهضة، درنة –جمعية بيت درنة الثقافي – الجمعية الوطنية لرعية الشباب – الجمعية الليبية لأصدقاء البيئة، بنغازي – جمعية الأمل الخيرية لرعاية الأيتام – جمعية المعاقين والقاصرين عن الحركة – جمعية الصم والبكم – جمعية المكفوفين) لدراسة أوضاع الجمعيات الأهلية في المجتمع. [23]

خامسًا: العمل التطوعي منذ فبراير 2011 وحتى اللحظة 2015م

أظهرت أغلب الدراسات (البرغثي، وغبية، الراثي . . .)[24] ظهور وبروز دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا خلال ثورة 17 فبراير حيث توحدت جهود المواطنين في تقديم الغذاء والدواء والمأوى للنازحين والمتضررين خلال الحرب التي خاضها المجتمع في 17 فبراير، فلقد أنشئت العشرات من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنيّ.

لكنّ الدارس لهذه المؤسسات يلاحظ غياب الجانب المؤسسيّ المنظم، فلقد تأسست هذه المؤسسات بفطرة تلقائية لتقديم المساعدة وتحقيق التكافل الاجتماعيّ.

والتكافل الاجتماعي هو أن يتضامن أبناء المجتمع، ويتساندوا فيما بينهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات، حكاما أو محكومين، على اتخاذ مواقف إيجابية كرعاية الأيتام، ونشر العلم، بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد. [25]

سادسًا: العزوف عن ممارسة العمل التطوعي في ليبيا:

من الملاحظ ان هناك عزوفً من قبل ا أفراد المجتمع عن ممارسة العمل التطوعي وتلاشي أغلب مؤسسات المجتمع المدنيّ التي ظهرت بالعشرات في 17 فبراير 2011م، ويمكن مناقشة أسباب هذا العزوف في الآتي:

1- **انخفاض درجة الوعي بالعمل التطوعيّ:**

والوعي يعني معرفة المواطن لحقوقه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به

كحقيقة كلية مترابطة العناصر. بالإضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع ككل، والوعي بهذا المعنى يفترض عدة متطلبات أهمها التعليم والخبرة والحرية الإعلامية أي: حق الفرد في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر وهي متطلبات لا تتوفر في بدرجة كبيرة لدي النساء. كذلك ضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة في العمل التطوعيّ.

2- **عدم امتلاك ثقافة الاختلاف:**

لقد عاش الليبيون فترة طويلة لا تسمح بتعدد الآراء أو اختلافها الأمر الذي أدى إلى رفضنا العمل أو التعاون مع كل من يخالفنا في الأفكار والآراء والتوجهات الفكرية.

3- **التمويل:**

تعدّ مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات غير الحكومية وتحد من نشاطها. وتلعب المساعدات المادية دورًا محوريًا في تحديد اتجاهات عمل المنظمات غير الحكومية.

4- **ضعف البناء المؤسسي ونقص القدرات البشرية:**

إنّ النقص في الكوادر والمهارات والخبراء الفنيين والإداريين للقيام بنشاطات المنظمات غير الحكومية قد يعوق من تطورها؛ بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي. وهذان العاملان أساسيان في تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والشراكة مع الحكومة.

5- **ضعف التنسيق والتنظيم بين مؤسسات المجتمع المدني:**

إنّ سوء وضعف الوعي بأهمية التنسيق فيما بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في قضية معينة، كالبيئة وحقوق الإنسان يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة ويضعف الدور الفعال المطلوب من مؤسسات المجتمع المدنيّ كجهات ضاغطة للتأثير على السياسات العامة. ويعود ذلك إلى انعدام الثقة بين هذه المؤسسات وعدم وجود منظومة أو قاعدة بيانات تضم هذه المؤسسات جميعًا.

6- **عدم وجود خطط تنموية:**

إنّ غياب التخطيط التنمويّ من قبل منظمات العمل الأهلي لتسيير وتنشيط عملها يعدّ من أهم المعوقات لدور هذه المنظمات في التنمية المحلية. [26]

7- **عدم وجود أماكن تمارس فيها المؤسسات العمل:**

توجد صعوبة كبيرة في الحصول على مقر تمارس فيه المؤسسات الأهلية عملها، فالمعروف أنّ ليبيا رغم أنّها دولة نفطية و عدد سكانها لا يزيد عن 6 ملايين نسمة، ولكن لم يتم فيها

اعتماد خطة بناء سكنيّ أو خدميّ منذ 1980م ممّا خلق أزمة خانقة في المباني، و بالتالي يصعب الحصول علي مقر تمارس فيه مؤسسات المجتمع المدني نشاطها.

8- **تخوف المتطوعين:** من استغلال العمل الخيري في مصالح إيديولوجية وسياسية غامضة أو مجهولة.

9- **حداثة مفهوم العمل التطوعي المؤسسي المنظم في المجتمع الليبي:** فعلى الرغم من أنّ الليبيين عرفوا أنماطًا متعددة للعمل التطوعيّ المعروف (بالفزعة أو الرغاطة) حيث يبادر الأفراد إلى مساعدة بعضهم البعض دون عائد ماديّ، لكن ذلك كان يتمّ بصورة غير منظمة ودون وجود مؤسسات مدنية.

10-**تسييس العمل المدني:**

بمعني الخلط بين المؤسسات السياسية والأفكار والأيديولوجيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدنيّ، بحيث أصبح كلّ تيار سياسي له جمعياته ومؤسساته المدنية التابعة له.

سابعًا: المعالجة والتوصيات:

ولقد قامت المنظمات غير الحكومية تاريخيًا وتقليديًا بدور أساسيّ وفعّال في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحوّ الأمية والتدريب على مهن حرة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز. وركّزت تاريخيًا على تقديم تلك الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى الفئات المحتاجة من المجتمع من الفقراء والمعوزين ومحدودي الدخل والمعاقين والمسنين والنساء الفقيرات في الريف والمدنية والأطفال. وكان للدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية أكبر الأثر في الدول العربية الأقل نموًا (اليمن)، والدول التي كانت عرضة للهزات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والحروب (لبنان، وفلسطين، والعراق، والكويت، واليمن) والدول التي اجتاحتها الكوارث الطبيعية (اليمن).

وفي ضوء التحديات والمستجدات العالمية والإقليمية على أثر توصيات مؤتمرات عالمية التي عقدت في التسعينات طرأ تغير نوعيّ على بعض المنظمات غير الحكومية العربية من حيث الأهداف والأنشطة، ولو بقي هذا التغير محدودًا ولم يتعد في كثير من الأحيان الإعلان عن الأهداف فتحولت من دور رغائي اجتماعي صرف إلى دور تنموي اجتماعيّ اقتصاديّ وسياسيّ. فبينما لا يزال عدد من المنظمات غير الحكومية مختصًا بتقديم خدمات صحية اجتماعية ورعائية، يركز البعض الآخر على عمليات التوعية والدعوة والدفاع والمساندة والمطالبة بحقوق الإنسان لتعزيز تحسين نوعية حياة المواطن.

وقد نشطت معظم المنظمات غير الحكومية العربية في الإعداد للمؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات والتي تهدف إلى التنمية الاجتماعية المستدامة وتحسين نوعية الحياة كقاسم مشترك. والتطور في مهام المنظمات غير الحكومية ينعكس في تغيير أهدافها وتوسع أنشطتها التي تتمثل أولا في الدعوة والدفاع والمناصرة ومساندة المصالح العامة في المجتمعات المحلية التي تقوم بها لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال محاولات التأثير على السياسات العامة، وثانيًا في محاولة التأثير على الرأيّ العام في المجتمع. وهذا الاتجاه الجديد الذي تتصف به بعض المنظمات غير الحكومية في الأقطار العربية هو من أبرز المؤشرات الايجابية لتطور المجتمع المدني العربي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة. [27]

ومعالجة هذا العزوف يستلزم:

1. أن تتم توعية الأسر بأهمية تنشئة الأبناء على ثقافة العمل التطوعيّ، وغرس قيم التضحية والإيثار وروح العمل الجماعيّ في نفوس أفراد المجتمع.

   إنّ ترسيخ ثقافة التطوع وتحويلها إلى اتجاه مجتمعي عام مسؤولية كلّ من الأسرة والمدرسة والإعلام والدولة، فلا مشاركة حقيقية بدون ترسيخ تنشئة اجتماعية وتعليم متطور ومنظومة تشريعية تؤمن بدور الفرد في المشاركة الطوعية والانتماء المجتمعيّ وإدراك لدوره الحيوي في البناء الاجتماعي والحضاريّ.
2. الحرص على أن تضمّ البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة بعض المقررات الدراسية التي تركز على مفاهيم العمل الاجتماعيّ التطوعيّ وأهميته.
3. القيام بحملات تطوعية مثل حملات تنظيف المدينة، وحملات غرس الأشجار، والتبرع بالدم، وحملات خدمة البيئة.
4. دعم المؤسسات والهيأت التي تعمل في مجال العمل التطوعي ماديًا ومعنويًا بما يمكنها من تأدية رسالتها وزيادة خدماتها.
5. تقوية البناء المؤسسي لهذه المنظمات لترسيخ المؤسسية والبعد عن الفردية في الإدارة وبناء النظم واللوائح المنظمة للعمل المؤسسي للحفاظ على استقرارها واستمرارها.
6. إقامة دورات تدريبية للعاملين في هذه الهيأت والمؤسسات التطوعية ممّا يؤدي إلى إكسابهم الخبرات والمهارات المناسبة، ويساعد على زيادة كفاءتهم في هذا النوع من العمل، وكذلك الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال.
7. التركيز في الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛ الأمر الذي يساهم في زيادة الإقبال على المشاركة في هذه البرامج.

8. مطالبة وسائل الإعلام المختلفة بدور أكثر تأثيرًا في تعريف أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعيّ ومدى حاجة المجتمع إليه وتبصيرهم بأهميته ودوره في عملية التنمية، وكذلك إبراز دور العاملين في هذا المجال بطريقة تكسبهم الاحترام الذاتي واحترام الآخرين. ومن ثمّ الانتقال من الوضع الحالي إلى مرحلة الترويج المستمر للعمل الطوعيّ، وإصدار التقارير الدورية الحقيقية التي تظهر الإيرادات والمصروفات بشفافية تامة مما يبعد عنها الظنون والشكوك.
9. تدعيم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول العمل الاجتماعيّ التطوعيّ؛ مما يسهم في تحسين واقع العمل الاجتماعيّ بشكل عام، والعمل التطوعيّ بشكل خاص.
10. استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنسيق العمل التطوعيّ بين الجهات الحكومية والأهلية لتقديم الخدمات الاجتماعية وإعطاء بيانات دقيقة عن حجم واتجاهات وحاجات العمل التطوعيّ الأهم للمجتمع.
11. إحدى الاستراتيجيات لتشجيع العمل الطوعيّ هو اللامركزية في تخصيص الموارد، وذلك لتقريب وكالات تقديم الخدمات من المجتمع المانح.
12. منح الجمعيات والهيأت التطوعية مزيدًا من حرية الحركة من خلال ما قد تحتاجه من تعديلات على القوانين القائمة وكافّة النصوص التي تحد من انطلاق هذه الجمعيات نحو آفاق التنمية الاجتماعية.
13. لعل من أهم معالجة للعزوف هو الأخذ بالآلية التي يعتمدها القضاء الأمريكي وهي إصدار أحكام بديلة متمثلة في أحكام الخدمة الاجتماعية كبديل لعقوبة السجن. إذ تعدّ عقوبة الخدمات الاجتماعية من العقوبات البديلة التي يجب تفعيلها والأخذ بها، بهدف الاستفادة من نشاط وحيوية أفراد المجتمع في خدمة المجتمع. فبدل من قضاء الفرد لعقوبة قصيرة في السجن يطلب منه القيام بساعات معينة في الخدمة الاجتماعية التطوعية.

<u>هوامش البحث</u>

---

[1] نايف محمد المرواني، العمل التطوعي. . . إشكالاته وتطبيقاته. رؤية اجتماعية أمنية، السعودية، تاريخ الزيارة 30-06-2015.

[2] هيام مفلح، دور محدود للمرأة في العمل التطوعي وثقافة التطوع في مجتمعنا. . ضرورات تحتاج إلى تفعيل. تاريخ الزيارة 25-06-2015.

[3] إدريس المسماري و رضا بن موسى، رؤية استشراقية لمؤسسات المجتمع المدني، مجلة عراجين، العدد8، 25 نوفمبر 2010.

[4]إدريس المسماري و رضا بن موسى، المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

[6]Gill M. L and Mawby، R. I (1990) "Volunteers in the Criminal Justice System"، Milton Keynes، Open University Press.

[7] أحمد حمدي شورة توفيق، مرجع سابق.

[8] أحمد كردي، مفهوم العمل التطوعي، شبكة الانترنت، تاريخ الزيارة 25 – 06 – 2015م.

[9]سوزان جاي، إليس وكاترين أيتش كامبل، العمل التطوعي: تقليد أميركي عريق، المجلة الإلكترونية الأمريكية،14مايو 2012

[10] أحمد كردي، دراسة في العمل التطوعي، شبكة المعلومات، تاريخ الزيارة 25- 06- 2015.

[11]نجاح سالم عبدالله، العمل التطوعي ودوره في الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة عمر المختار،2014م.

[12]إدريس المسماري ورضا بم موسى، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا- المجتمع الدني في ليبيا مفهومه، شروطه، ودوره في التنمية السياسية، منشورات المنتدى الليبي، طرابلس، 2010م، ص 214.

[13]عائشة محمد التاورغي، دور مهنة الخدمة الاجتماعية في دعم الجمعيات الأهلية – دراسة ميدانية على الجمعيات الخيرية بمدينة مصراته، رسال ماجستير، جامعة طرابلس، 2010، ص 84.

[14]محمد الكوني بالحاج، أثر الجمعيات الأهلية السياسية في مواجهة التغلغل الأوربي في ولاية طرابلس الغرب 1883- 1911، مجلة الساتل، العدد 133، 2000م، ص 15.

[15]محمد رجب طرنيش، العمل الأهلي في ليبيا بين الماضي والحاضر وآفاق المستقبل، منشورات المنتدي الليبي، 2010م، ص 90.

[16] محمد رجب طرنيش، المرجع السابق.

[17]محمد بشير المغيربى، وثائق جمعية عمر المختار، دار الهلال، القاهرة، 1997، ص30.

[18]محمد رجب طرنيش، مرجع سابق، ص92.

[19]ادريس المسمارى و بن موسى، مرجع سابق، ص217.

[20]محمد رجب طرنيش،مرجع سابق، ص93.

[21]نجاح سالم عبدالله، مرجع سابق.

[22] إدريس المسماري ورضا بن موسى، مرجع سابق.

[23]Libya 11. Com، تاريخ الزيارة 28-10-2015.

[24]نجاح سالم عبدالله، مرجع سابق.

[25]أحمد عبده عوض، التكافل الاجتماعي في الإسلام، ألفا للنشر والتوزيع، 2008.

[26] عائشة الكواري، ، *دور المرأة في الهيئات (المانحة والمستفيدة)، مؤتمر الإعلاميات العربيات الثالث،عمان-الأردن،25 يونيو 2004.*

[27]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،2000م، ص21.